

## الإفصاح عن معيار تغطية السيولة – 31 مارس 2018

### مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب/2014/345 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

### تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة مئوية من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ 30 التالية.

وتتقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني"، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب الحدود القصوى المطبقة على أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج (Run-Off Factors) المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة).

### نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي الصادر في 2 فبراير 2016، يتعين على البنوك المحافظة على النسب التالية كحد أدنى:

العام	بداية شهر مارس 2016	بداية عام 2017	بداية عام 2018	بداية عام 2019
الحد الأدنى	%70	%80	%90	%100

ويتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر.

كما يتعين تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى (الدولار الأمريكي) لآخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

#### سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحكومة:

يخضع الإطار العام لعملية إدارة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة وللإرشادات الخاصة بسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبين هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحة عامة ومفصلة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

#### استراتيجية التمويل:

يمتلك البنك محفظة تمويل متنوعة ومستقرة، وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع قاعدة عملائه في قطاعي التجزئة والشركات. وتعمل كل من إدارة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية الشخصية ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

هذا، وتقوم لجنة الأصول والخصوم بشكل منتظم بمراجعة المؤشرات الاقتصادية الكلية وظروف السوق لتقديم الإرشادات المناسبة حول إدارة السيولة.

### **تحليل النتائج:**

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 1,049 مليون د.ك. خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجة البالغة 392 مليون د.ك. ، كما بلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 267.81%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من الأموال النقدية والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي (الودائع عند الإطلاع، الودائع لأجل، سندات وأذونات الخزينة) وسندات الدين السيادية. وتتألف غالبية التدفقات النقدية الخارجة من الالتزامات غير المضمونة من غير عملاء التجزئة حيث بلغت 52.79% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة. وساهمت التزامات عملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة في إجمالي التدفقات النقدية الخارجة بنسبة 21.42% ، أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فكانت عبارة عن عقود صرف أجنبي.

**جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2018**

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)**	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)**
	الأصول السائلة عالية الجودة:		
1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	1,066,856	1,049,180
<b>التدفقات النقدية الخارجة:</b>			
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	1,325,764	207,026
3	الودائع المستقرة	-	-
4	الودائع الأقل استقراراً	1,325,764	207,026
5	الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	998,433	510,340
6	الودائع التشغيلية	38,770	9,528
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	959,663	500,812
8	الالتزامات المضمونة	-	-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	130,685	118,607
10	الناشئة عن المشتقات	117,704	115,805
11	الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	-	-
12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	12,981	2,802
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	2,657,959	130,740
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		966,713
<b>التدفقات النقدية الداخلة:</b>			
16	معاملات الإقراض المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	558,432	458,961
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	117,887	115,989
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	676,319	574,950
<b>معيار تغطية السيولة</b>			
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		1,049,180
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		391,764
22	معيار تغطية السيولة		267.81%